المجلد الخامس، العدد الثالث، 92:83
أيلول (2023)

بحث رقم 1

تجليات التفكير النحويّ في الحركات الإعرابيّة و أثرها في تقسيم العمد والفضلات (كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي أنموذجًا)

The Manifestations of Linguistic Thinking in Movements and their Impact on Sentence Structure and Syntax: A Case Study of "Hama al-Hawamis fi Sharh Jami al-Jawamis" by Al-Suyuti

أحمد سليمان بشارات

Ahmed Suleiman Bsharat

أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية- جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

Associate Professor in the Department of Arabic Language, Al-Quds Open University, Palestine

absharat@qou.edu

Received استلام البحث	Revised مراجعة البحث	Accepted قبول البحث
2023 /8/23	2023 /9/14	2023/10/8

DOI: https://doi.org/10.31559/JALLS2023.5.3.1

This file is licensed under a *Creative Commons Attribution 4.0 International*

رفـــاد REFAAD
www.refaad.com

International Journal for Arabic Linguistics and Literature Studies (JALLS)

المجلة الدولية للدراسات اللغوية والأدبية العربية

Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/6

E-ISSN 2663-5860 | P-ISSN 2663-5852

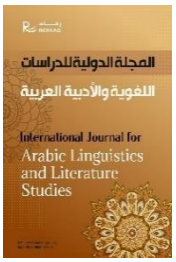

تجليات التفكير النحويّ في الحركات الإعرابيّة و أثرها في تقسيم العمد والفضلات (كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي أنموذجًا)

The Manifestations of Linguistic Thinking in Movements and their Impact on Sentence Structure and Syntax: A Case Study of "Hama al-Hawamis fi Sharh Jami al-Jawamis" by Al-Suyuti

الملخص:

الأهداف: هدفت الدراسة إلى استخلاص دور الحركات الإعرابية في تحديد الجانب الوظيفي للكلمة، وما ينتج عنه من تقديم وتأخير في نسيج الجملة العربية، وتأثير ذلك على الجانب الدلالي، وإبراز منطقية التفكير العربيّ في بناء الجملة العربيّة، وأثر الحركات الإعرابية في الجانب الجانب الدلالي بالإضافة إلى التعرف إلى تقسيمات السيوطي للعلامات الإعرابيّة في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) وأنواع الإعراب عنده.

المنهجية: ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة كتاب السيوطي.

خلاصة الدرسة: تُقسّم الحركات الإعرابيّة عناصر الجملة العربيّة إلى عمد وفضلات، ولها الفضل في إزالة اللبس عند التقديم والتأخير، وترتبط المعاني بالجانب الوظيفي، ورأى السيوطي إسناد الرّفع للعمد، والنصب للفضلات والجرّ لما بينهما، وكذلك الجزم، وأضاف أن الإعراب بالحركات أصل، والإعراب بالأحرف فرع.

الكلمات المفتاحية: *الجانب الوظيفي؛ الحركات الإعرابية؛ العمد؛ التفكير النحوي؛ السيوطي.*

Abstract:

Objectives: This study aims to identify the role of nominatives in dividing the sentence into predicates and their functional role knowing the foundations upon which Arabic relied in arranging the Arabic sentence and the role of the syntactic movement and its connotations, identifying the origin of the Arabic sentence, deleting the predicate in the verbal and nominal sentences, and identifying the grammatical thinking according to Ibn al-Hajib in the book Sharh al-Radi 'ala al-Kafiya.

Methods: The study adopted the descriptive analytical approach in studying the book Al-Kafiya by Ibn Al-Hajib.

Conclusions: Syntactic vowels divide the elements of the Arabic sentence into prepositions, and they have the merit of removing confusion when preceding and postponing. The meanings are linked to the functional aspect. Al-Suyuti saw the attribution of the nominative to the prepositions, the accusative to the prepositions, and the genitive case for what is between them, as well as the jussive. He added that the syntactic vowels are the origin, and the syntactic vowels are a branch.

Keywords: *The functional aspect; syntactic movements; intentionality; grammatical thinking; Suyuti.*

المقدمة:

تفتخر الأمم بانجازاتها الحضارية وارثها الذي قامت عليه، ونحن العرب نتكئ على موروث دينيّ لغويّ غير مسبوق، وللأسف أخذت الأمم تقلل من شأننا، ووقفنا وكأننا لا إرث لنا، ويكفي لنا هذا الدين المرقوم بلغتنا العربية.

إنّ التسلسل المنطقيّ والتفكير النحويّ الذي بنيت عليه لغتنا ترك النظريات الحديثة وراءه، فالنداءات المتكررة للتخلص من العربيّة وحركاتها الإعرابيّة لم تستطع النيل من لغتنا.

إن العامل النحويّ وما ينتج عنه من حركات تقع على أواخر الكلم، تلعب دورًا مهمًا في المعاني، ونسيج الجملة العربية، ويكشف عن منهج علمي يجمع بين الحركات والكلمات لتنتظم في الجملة العربية، وتكشف الحركات عن ترتيب المفردات في الجملة العربية، والجانب الوظيفي النحويّ لها.

وتبحث الدراسة في عمد الكلام، ودور الحركات في تقسيم الكلمات إلى: عمدة وفضلات وما ينتج عن دلالات وترتيب يدلل على أهمية التقديم والتأخير، وكان كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) محلّ الدراسة.

وتتطرق الدراسة إلى الحركات الإعرابيّة، والجانب الوظيفيّ، ودور الحركات في تحديد رتَب المفردات في التقديم والتأخير، وتقسيم الإعراب عند السيوطي، ورأيه في الأصل والفرع في أنواع الجمل، والحركات الإعرابية.

ويتضّح أهمية التفكير النحويّ عند السيوطي بشكل خاص والعلماء بشكل عام، وتظهر نتائج الدراسة عمق فكر العربيّ في ترابط العناصر اللغوية في العربية لتمهد الطريق إلى الوصول إلى المعاني.

مشكلة الدراسة:

كثر الهمز واللمز على لغتنا العربية، وتعاقب أناس كثر على طعن اللغة في عقر دارها، وظهرت بعض الأصوات النشاز من أبناء جلدتنا تشكي ضعف العربية وصعوبتها وتعقيد حركاتها، وجاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية عناصر منظومة الفكر العربيّ المتجذّر في بنائها التركيبيّ، وتبرز دور الحركات وأهميتها في الجانب الوظيفي، وترتيب الكلمات وفق نسيج الجملة العربية، وتقسيم الجمل إلى عمد وفضلات. واستقى الباحث جزءًا من تفكير العالم السيوطي من كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)؛ ليكون نموذجًا على إبداع المفكرين العرب في إظهار مكامن لغتهم وأسرارها.

أهميّة الدراسة:

تنصب الدراسة على توضيح أهمية الحركات الإعرابية؛ في تحديد المعاني، والدور الوظيفي في تسليط الضوء على الجانب الدلالي، وإظهار جزء من التفكير العربي في صياغة اللغة، وتوضيح بعض العناصر التي لها دور في صياغة اللغة وتركيبها وترتيبها ودلالاتها، والسيوطي نموذجًا من النماذج التي تعمّقت في ذلك، فاتكأت الدراسة على كتابه.

منهج الدراسة:

منهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي اهتم بالنصوص الموروثة عند العلماء القدامى، وتتبع الظواهر في نصوص كتاب السيوطي موضع الدراسة.

أسئلة الدراسة:

- ما الدور الوظيفي للحركات الإعرابية؟
- كيف وظّف السيوطي الحركات في تقسيم الكلام إلى عمد وفضلات؟
- ما العوامل التي تلعب دوراً في الدلالات؟
- ما الأصل والفرع في الحركات والجملة العربية عند السيوطيّ؟
- ما أهمية الحركات في التفكير النحويّ عند السيوطيّ؟

المبحث الأول: الحركات الإعرابية

المطلب الأول: تعريف الحركة لغة واصطلاحًا

الحركة لغة: جاء في اللسان(حَرَكَ): "حَرُكَ يَحْرُكُ حَرَكَةً، وحركتهُ فتحرّك"(ابن منظور ، مادة حرك). والحركة: "هي انتقال الجسم من هيئة ووضعية إلى أخرى على سبيل التدريج كما إذا كان للجسم حركة "(نكري، 2000: 2/ 48). وحَرُكَ الشيء: تحرك وخرج عن سكونه، وحرّك الكلمة: ضبطها بالشكل بوضع الحركات على حروفها (عمر،2008: 2/ 479).

ويرى الباحث أنّ المتحرك هو نقيض الساكن على عكس الساكن فالسكون يعني الثبات، وهذا التعريف يرتبط بحركة الأجسام.

الحركة اصطلاحًا:

مظهر إعرابيّ تحدثه العوامل المعنويّة أو اللفظيّة فتجلب للكلمات الداخلة عليها إحدى الحركات الثلاث: الضمة أو الفتحة أو الكسرة، وكل منها تمثل حالة إعرابيّة: فالضّمة تمثل الرّفع، والفتحة تمثل النّصب والجرّ في الاسم الممنوع من الصرف، والكسرة تمثل الجرّ والنّصب في جمع المؤنث السالم (اللبدي،1985 :63). ويمكن تعريفها على أنّها ما يدخل على الحرف نتيجة العوامل الداخلة على الكلمات. ويقع التحرّك في حالات ثلاث وهي: الضم والفتح والكسر، ويعتبر الضم أعلى هذه الحركات وأشرفها (اللبدي، 1985: 63).

ونخلص إلى أنّ الحركة ضد السكون، وتنتج بفعل تأثير العوامل. والإعراب يعني الإبانة والإفصاح والإيضاح؛ لذا فالحركة الإعرابيّة هي النتيجة الناتجة عن هذا التأثير، ودليل على المعنى المفصح عنه، والحركة التي تظهر على آخر الكلمة تتغير بتغير العوامل، وتدل على موقعها ورتبتها من التركيب الذي جاءت فيه(عبادة، 2011: 113). ويبدو لي تقاربًا في المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ، وكلاهما يعني الحركة بعد سكون.

والإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، والاسم المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركةٍ أو بحرف (الزمخشري، 1993 :33). وتتجمّل هذه الكلمات بالحركات الإعرابيّة التي تضيف حلاوة، فجاء في قولهم: "النحو في الكلام، كالملح في الطعام، إذ المعنى أنّ الكلام لا يستقيم، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد، إلّا بمراعاة أحكام النحو فيه، من الإعراب والترتيب الخاصّ، كما لا يجدي الطعام، ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه، وهي التغذية، ما لم يصلح بالملح" (الجرجاني، 2001 :58).

وسمّي الإعراب؛ لأنه يعني الإبانة والوضوح، وجاء هذا المعنى في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الثَّيِّبُ تُعربُ *عن* نفسِها" (الأصفهانى،د. ت:1/557). وقيل الإعراب حدّه اختلاف أواخر الكلم بإختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا (الأنباري، د.ت:18-19).

المطلب الثاني: الدور الدلالي والوظيفي لحركات الإعراب

أولًا: الدلالة لغة واصطلاحًا:

لغة: الدليل ما يستدل به وهو بفتح الدال وضمّها وكسرها (ابن منظور: لسان العرب،مادة دلل). والدِلالة الإرشاد وتجمع إلى أدِلَّة وأدلاء (الوسيط، مادة دلل).

اصطلاحًا: كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول (الجرجاني، 1983 :104).

ثانيًا: أهمية الحركات الإعرابيّة في المعنى:

ويتضح من المعنيين أنّ هناك علاقة تجمعهما وهي الإرشاد، والنظر في الحركات الإعرابيّة يُظهر الأثر الكبير في توضيح المعاني، وهي التي توضح الفرق بين المعاني الملتبسة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها مع بعض، فلو قلت: ما أحسنَ زيدًا!، لكنت متعجبًا، ولو قلت: ما أحسن زيدٌ. لكنت نافيًا، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟، لكنت مستفهما، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس الأمر بين الاستفهام والتعجب والنفي (الأنباري،د. ت:24-25). وهذا يرتبط بالوظيفة الرئيسة لحركات الإعراب وهي الإبانة عن المعاني، وجيء بالإعراب ليفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني فأنت بحاجة إلى الإعراب، ليدل على تلك الدلالة (الزمخشري، 1993: 1/ 84).

إنّ وضع الحركات الإعرابيّة أو علامات الإعراب، يعدّ تصرفًا يدلّ على عبقريّة العلماء العرب الذين أخرجوها إلى العلانية الواضحة؛ لتريح الإنسان في الكتابة والقراءة والفهم والاستيعاب والنطق والسمع، أي تقع الإفادة على يدّ الإنسان وبصره ونفسه وعقله، وبذلك أحسنوا العمل، فالحركات الإعرابيّة معجزة من معجزات التفكير العقليّ (الحدّاد، 2018: 443). فهي تظهر المعاني: " جعلت حركات الإعراب في الأسماء تنبئ عن المعاني" (الزجاجي، (د. ت):69).

ولو أخذنا المثال التالي خاليًا من الإعراب في كلمة (رأسها) لاختلط الأمر علينا: "أكلت السمكة حتى رأسها: (بنصبها ورفعها وجرها) فالنصب: حتى أكلتُ رأسها، والرفع حتى بقي رأسُها، والجرّ حتى وصلت إلى رأسها (الفراهيدي، 1995 :204-205). فالإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: " ضرب أخوك أخانا" " وجهُك وجهُ حرّ"، و" وجهُك وجهٌ حرٌ" (ابن فارس، 1997 :35). فإنك تلاحظ أهميّة الحركة الإعرابيّة في تجلية المعنى.

ولأهمية الإعراب في توضيح المعاني، وفكّ المجهول من المعاني حثّ الرسول - عليه السلام - على إعراب القرآن، إذ قال: " أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه".

وإن العلوم الجليلة خُصّت بها العرب الأعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل عن مفعول، ولا مضاف من منصوب (ابن فارس، 1997 :43).

إنّ اختلاف الحركة مع الاتّفاق في الحروف الأصلية يؤدي إلى اختلاف جزئي في المعنى، وذلك كالاختلاف بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول (المبارك،1979: 181).

تتجلى وظيفة الإعراب في توضيح المعاني، التي تختلف باختلاف الحركات الإعرابية؛ لأن لكل حركة وظيفة مختلفة تؤديها داخل تركيب الجملة، ويميز الإعراب العربية عن باقي اللغات "الذي جعله الله لها وشيًا لكلامها، وحليًا لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل، أن يكون كل واحد منهما إلا بالإعراب(الدينوري، د. ت: 18). ولو أن قائلًا قال: هذا قاتل أخي (بالتنوين، وقال آخر) : هذا قاتل أخي (بالإضافة) لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله (السامرائي،2000 : 172/3).

وبعض العلماء المحدثين، مثل: إبراهيم أنيس يرى أن الحركات الإعرابية ليس لها دور في المعنى " فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرًا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعنى كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئًا" (أنيس، 1975 :242). ويبرر وجود الحركات لوصل الكلام.

ويبدو لي أن الاختلاف في الحركات يؤدي إلى اختلاف في المعاني، والحركات دليل واضح على المعاني، وهي تكشف الدلالات، وتنبئ بالعمق الدلالي للتراكيب مجتمعة.

فالإعراب ليس زخرفًا يزين به الكلام، وإنما هو عنصر أساسيّ في بنائه إذا حذف منه سقط جزء من المعنى، وضاع كثير من الفروق بين تعابير يختلف معناها باختلاف الإعراب وحده (المبارك،1979: 241).

ومن الملحظ أنّ الحركات الإعرابيّة تعد قبسًا تنير العقل لمعرفة المعاني، وهو معيار دقيق لمعرفة الصحيح من السقيم، والأصوات العربية المتشابهة في التركيب لا تفصل المعاني إلّا الحركات. فلو قلنا (محمد) و(سليم) فمحمد وسليم ليس فيهما معنى الفاعلية والمفعولية، قبل أن يدخلا في التركيب، فإن دخلا في التركيب، أوجب علينا وضع العلامات التي تحدث المعاني، فلو قلنا: (قابل محمد سليما)، فإن الارتباط الجديد في التركيب يظهر أن (محمدًا) هو الفاعل، وأنّ (سليمًا) هو المفعول به؛ ولذا يقتضي التركيب وضع العلامات الإعرابية.

المطلب الثالث: أثر الحركات في التقديم والتأخير(التركيب والوظيفي)

التقديم والتأخير:

تجدر الاشارة هنا أن قضية التقديم والتأخير ترتبط ارتباطًا وثيقًا في عُمد الجملة العربية، أي: الجملة الفعلية والجملة الاسميّة، ورتبة الفاعل محفوظة بعد الفعل، ولو تقدم الفاعل على فعله لاختل بناء الجملة الفعلية، وتحولت الجملة الفعليّة إلى الاسميّة، من هنا كان موقع الفعل ثابتًا في موضعه، ولا تبديل لمواقع الكلم، أمّا الجملة الاسميّة فالتقديم يحصل مع الاحتفاظ بوظيفته، ويتقدم الخبر على المبتدأ، وقد يحذف أحدهما.

ويتطلب التقديم والتأخير الحفاظ على الجانب الوظيفي للكلمة، وهذا لا يتأتى الاّ بوضع العلامة الإعرابية؛ لأنّ الإعراب يعني: أن يعرب المتكلم عمّا في نفسه، ويبيّنه ويوضّحه، ويكشف اللَّبس، والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائل عن الإعراب، زائغٌ عن الصواب متعرض للتلبيس والتعمية (الجرجاني، 2001 :59).

ويظل للحركة الدور الأكبر في أهمية الجانب الوظيفي، وتأخذ المفردات حركاتها تبعًا لقيمتها الوظيفية في تركيب الجملة في العربية، فالضمة مخصصة للعُمد ومن في مرتبتها، وتتدرج الحركات تبعًا لارتباطها في معاني المفردات التي ترسمها دلالات الجمل. وقيل: وقُدّم الرفع لأنّ الكلام لا يُستغنى عنه، وغيره قد يُستغنى عنه، وقدّمه مع النصب؛ لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك، وقدّم الجرّ لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأخرّ الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل (الجرجاني، 2001 :59).

ولم يكن تقديم الخبر محافظًا على رتبته أي وصفه الوظيفي، فعند انتقاله قد ينتقل من إعراب إلى آخر، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الخبر يصح أن يقع مبتدأ، وذلك أن يكون معرفة أو لفظًا مشتقًا معتمدًا على استفهام أو نفي (ابن عقيل،د.ت: 198/1). وبذلك يحقق فائدة الكلام، وهذا الأمر كان خلافًا أو سببًا في خلاف، وخاصة إذا كان المقدم مشتقًا، نحو (المنطلق زيد)، فيعرب المشتق مبتدأ، ونعربه خبرًا (ابن بعيش، د.ت: 99/1). وقولك (المنطلق زيد) أقوى من قولك (زيد المنطلق)، ذلك أنّ المنطلق فيها أقوى وأعمّ، إذ الألف والام فيها لاستغراق الجنس (ضيف،1965: 177).

ويبدو لي أنّ حركات الإعراب سرّ من أسرار العربيّة، جاءت لترفع من شأن العربيّة، وتقلل من جهد المتلقي للتميز بين المرفوعات وغيرها، فالرفع يدل على رفعة الدّلالة، وأصالة المفردة في التركيب، فالرّفع لا يتأتى إلاّ للعمد وما جاء في مستواها." فالرفع علم الفاعلية، والفاعل ليس إلاّ، وأمّا المبتدأ وخبر، وخبر (إنّ)

وأخواتها و"لا" التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها، واسم (ما) المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه" (الزمخشري، 1993: 37). أمّا التقديم والتأخير في أقوال علماء البيان فجاء على ضربين:

- الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخر المقدّم أو قدّم المؤخّر لتغير المعنى.
- الثاني: يختص بدرجة التقدّم في الذكر، لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخّر لما تغيّر المعنى. والضرب الأول ينقسم إلى قسمين: أحدهما: يكون التقديم فيه هو الأبلغ، والآخر يكون التأخير فيه هو الأبلغ. ويكون الأول بتقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل. نحو: زيدًا ضربت، أو: زيدٌ قائمٌ. وقائم زيد، وقيل: التقديم للاختصاص أو مراعاة نظم الكلام (ابن الأثير الجزريّ، 1998: 2/20-21). وهذا يأخذنا إلى الرتبة الحقيقيّة في اختيار موقع الكلمة، فالتقديم لحكمة لغويّة وبلاغيّة، والأصل رتبة المبتدأ قبل الخبر، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول به، ورتبة المفعول الأول قبل الثاني، والرتبة قرينة لفظيّة وعلاقة بين جزأين من أجزاء السياق يدل موقع كلّ واحد منهما من الآخر على معناه (حسان، 1994: 209). والعرب تبتدئ بذكر الشيء المقدَّم (الثعالبي، 2000: 355). نحو: "مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين" (الفاتحة: 3-4). جاءت لمراعاة النظم السجعي في (الدين، ونستعين)، وتقديم المفعول (اياك) على الفعل (نعبد)، و(نستعين) هو حصر العبادة والاستعانة في الله، فأمرنا الله ألاّ نعبد غيره (المرسي والمصري، 2007 :101).

وقد يحدد الجانب الوظيفي للمفردة ترجيح إعراب على إعراب آخر لدلالة السياق: فالإعراب فرع المعنى (الجرجاني، 1982: 2/273-274). ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: " وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ " (النساء: 127). ذهب المعرّبون في قوله تعالى: "وما يتلى عليكم في الكتاب" إلى وجوه عدة: الأول: (وما يتلى) مبتدأ، والخبر محذوف، يقدّر من السياق وهو يفتيكم، أي: والمتلو عليكم من الله يتلوكم، الثاني مبتدأ. والخبر (في الكتاب) والمراد في الكتاب (اللوح المحفوظ). الثالث: أن تكون الجملة في محل جرّ على القسم المنبئ على تعظيم المقسم به، وكأنّه قيل: "قل الله يفتيكم فيهنّ".

والوجه الأول يؤخذ به لموافقة السياق، والثاني والثالث يردهما السياق؛ لأن الآية تحدثت عن أحكام اليتامى والنساء لا الحديث عن تعظيم القرآن (محمود، 2008 :207-208).

والتوجيه النحوي لا يتعارض مع الإعراب فرع المعنى، ولو افترضنا توجيه الإعراب على ضوء المعنى لوجد لزامًا، أن نقول في كل مرة: كلاّ، ليس هذا ما عنيت، وقد لا يقع المختلفون على ما عني المتكلم أو قصد بجملته، فإن كانت جملته مُلتَّبسةً عيب ذلك عليه، وعُدَّ من غير الفصحاء ولا البلغاء (عمايرة، 2004 :185).

ويسقط ابن مضاء العلل من النحو، ويمّثل بسؤال السائل عن (زيد) مع قولنا: (قام زيد). لمَ رفع؟ لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فنقول لِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالكلام المتواتر(القرطبي، 1947: 151). وقيل لم نُصب المفعول ورفع الفاعل، ولِمَ لم يُنصب الفاعل ويُرفع المفعول، قلنا: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل، الذي هو الرفع، وأعطي الأخفّ الذي هو النصب للمفعول (القرطبي، 1947 :151- 152).

والحركات يتحكم بها المتكلم، فهو الذي يرسم هندسة تركيب الجمل، وأنّ البحث عن دلالة الألفاظ، ومعرفة قوانين اللغات، وسننها، وتبدّلها، وتطورها يعين على فهم اللغة فهما عميقًا (المبارك،1979: 163).

إنّ الباحث عن المعاني النحويّة يجدها وراء الحركات، وعند ظهور الحركات تتجلّى المعاني، فالإعراب عرض للكلام لمعنى يدل عليه (الزجاجي، د.ت :67). ورافع الفاعل ما أسند إليه (الأندلسي، 1990: 2/107).

وخلاصة الأمر الحركات الإعرابيّة تفرّق المعاني الملتبسة، وتبين لنا المعاني النحويّة وبها نزيل آللبس. ومما جاء في الموروث الحضاري قول عتبان الحروري (ابن كثير، 1988: 9/27):

فإن يك منكم كان مروانُ وابنُه وعمرو ومنكم هاشمٌ وحبيبُ

فمنا حصينٌ والبطينُ وقعنبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

ولما بلغ الشعر هشامًا، وظفر بقائله، قال أنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ، فقال: لم أقل كذا، وإنّما قلت: ومنا أميرَ المؤمنين شبيبُ (أبو الإصبع المصري، 1993: 2/249).

المبحث الثاني: التفكير النحوي عند السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)

المطلب الأول: حركات الإعراب

أولًا: تقسيم حركات الإعراب:

يقّسم السيوطي حركات الإعراب إلى إعراب وبناء وحكاية وإتباع ونقل وتخلص من سكونين وقيل حركة المضاف للياء.

والحركات عنده سبع: حركة إعراب وحركة بناء وحركة حكاية، نحو: مَن زيدٌ، مَن زيدًا، مَن زيدٍ، وحركة اتباع كقراءة الحمدِ للهِ (السيوطي، 1998 :72/1). بكسر الدال، وحركة نقل نحو: "قد أفلح" (المؤمنون: 1). وحركة التخلص من سكونين، نحو: " لمَ يكنِ الذين" (البينه: 1). وحركة المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: غلامي(السيوطي، 1998 :72/1).

واختلف في حركات البناء والإعراب، أيهما أصل؟ فقيل: حركات الإعراب لأنّها لعامل، وقيل: حركات البناء لأنّها لازمة، ولكنّ السيوطيّ رجّح أنّ حركات الإعراب فقط أصل، لأنّ الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. وأضاف أنّ الخلاف لفظيّ، ويطلق على حركات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجَزم، وعلى حركات البناء: الضم، والفتح، والكسر، والوقف(السيوطي، 1998 :73/1). وهذا بتوافق مع جمهور النحاة على أن الأصل في الأسماء هو الإعراب (العكبري أبو البقاء، 1995: 55/1). إذ ذهب البصريون أنّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال (ابن عقيل، 37/1985:1). وقُدّم المعرب لأنه أصل وأخر المبني لأنه فرع (ابن هشام، 1957 :13).

وقال السيوطي أن الأصل في البناء السكون كالأمر، والفتح للماضي، فالكسر، فالضم، وعلّل الأصل في البناء السكون لأنّه أخفّ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب، ولأنّ الأصل عدم الحركة (السيوطي، 1998 :73/1). وهذا يتوافق مع الزجاجي الذي يقول: "جُعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأنّ الوقف يدركه فيسكن فَيُعلم أنّه إعراب، وإذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه (الزجاجي،1979 :76).

ثانيًا: ألقاب الإعراب:

"ألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف" (الأنباري، د.ت :20). وينفي الكسائي أن يكون الإعراب على أربعة، فيقول: "أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض" (الأندلسي، د.ت: 135/1). وأبعد الجزم؛ لأنّ الجزم هو حذف الحركة أو الحرف، وهو عدم تلك الحركة أو الحرف، وإذا تقرر هذا بطل أن يكون أنواع الإعراب أربعة، والجزم ليس بإعراب ، إنما هو عدم الإعراب" (الأندلسي، د.ت: 135/1).

ويقول البصريون: فلو كان الإعراب حرفًا ما دخل على حرف، وعند الكوفيين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفًا وقد يكون سكونًا (الزجاجي، 1979 :72/1).

المطلب الثاني: الأصل والفرع في الحركات وتغيّرُمو اقع الرّتب

أولًا: الحركات الأصلية والفرعيّة (عند السيوطي):

الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، والسكون أصل للإعراب بالحذف (السيوطي، 1998 :75/1-76). علمًا بأن الحروف أقوى من الحركات، قال السيوطي:" الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظًا من إعراب ما فوقه فصار لذلك الأقوى كأنّه الأصل، والأضعف كأنه الفرع" (السيوطي، 1359هـ :301/1).

وتساعد الحركات الإعرابيّة المتكلّم عند تعدد الاحتمالات التركيبيّة لجملة ما، وحركة التقديم والتأخير تُغيّرمواقع المفردة في التركيب فالموقع الواحد في الجملة العربية قد يشغله الفاعل والفعل والمفعول به، وتحفظ الحركة الإعرابيّة الجانب الوظيفي للمفردة، فأنت تقول: (أكلَ الولدُ التفاحةَ) و (أكلَ التفاحةَ الولدُ) و (التفاحةَ أكلَ الولدُ) و (التفاحةَ الولدُ أكلَ) و (الولدُ أكلَ التفاحةَ) و(الولدُ التفاحة أكلَ) (يعقوب،1982 :138). وهذه تمثل الاحتمالات جميعها الورادة لجملة تتكون من ثلاث مفردات، بصرف النظر عن دقّتها، وهذا يدلل على سعة العربيّة، وقدرتها على التعبير بصور شتى.

وتسهم الحركات في تمييز الوظائف الرئيسة للمفردات فالرفع في مجال المرفوعات (الفاعل، اسم كان، خبر إنّ.....) والنصب والجرّ والجزم كذلك، مما يكشف اللّبس في الدلالات والمعاني، ويسّهل عمليّة الإعراب التي تعني الإبانة والوضوح، وأعتقد أنّ هذه نقطة رئيسة يجب الانتباه إليها، وهذا يعكس مدى نضج التفكير النحوي وعمقه.

والمعاني لا تظهر إلاّ بالإعراب، فالإعراب هو الذي يصور المعاني "فلا حاجة أنْ يجمعوا بين إعرابين؛ لأنّ أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر" (الأنباري، 2003: 19/1). فالإعراب جاء لإزالة اللّبس في المعاني، ومن الأمثلة على ذلك: (قابل موسى عيسى) فإن (موسى) يمكن أنْ تحتمل الرفع والنصب، كذلك (عيسى)، وتدخلت القاعدة النحويّة لتفصل بين المعاني بوساطى الدور الوظيفيّ للمفردة، فالأول فاعل، والثاني مفعول، وهذا الحكم لتغيّب الحركة الإعرابيّة.

وهذا يقودنا للقول: إنّ الحركات الإعرابيّة تحمل معاني نحويّة مختلفة، وتحدد مواقع الكلمات في الجملة، وعلاقة الكلمات مع بعضها (بشر، د. ت: 189).

ونخلص إلى القول إنّ الحركات الإعرابيّة تحدد الوظائف للمفردات، فالرفع للمرفوعات من فاعل ومبتدأ وخبر، وما هو في المستوى نفسه، أو يرتبط بها كالتابع، والنّصب للمفاعيل، وتحمل الوظائف الرئيسة في تركيب الجمل، وهذه النواصب والمجرورات لا تُكّون تركيبا دون العمد.

ثانيًا: البناء والإعراب (عند السيوطي):

أمّا من حيث الفرع والأصل فالإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب الحرف والحذف (الأندلسي،د.ت: 143/1). أي أن الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحرف (الزجاجي، 1979 :144/1).

وذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأنّ حركات البناء فرع عليها(الأنباري،د.ت:20). ولذلك قيل: فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، وكان القياس عند مذهب البصريين أن يقال: بدل "ضمة" "رفعة" وبدل "فتحة" "نصبة" وبدل "كسرة" "جرّة"؛ لأن الضم والفتح والكسر هي للمبني (الأندلسي، د.ت: 144/1).

والحركات هي بعض أحرف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وهذا القول لا تحقيق فيه، بل ليست بعضًا، فإن أشبعت الحركات حدثت تلك الحروف (الأندلسي،د.ت: 135/1).

فحركات الإعراب في حقيقتها أحرف مدّ قصيرة، وطريقة الكتابة في العربية هي التي أوهمتنا أن بينها وبين أحرف المدّ فرقًا نوعيًا مع أن الفرق كميّ، فالفتحة أخت الألف، والضمة أخت الواو، والكسرة أخت الياء، والعربية بلغت الغاية لتنويع المعنى المبارك، 1964: 180).

ويبدو لي أن حركات الإعراب تؤدي وظائف تختلف عن أحرف المدّ، وموقعها على المفردة يختلف عن مواقع أحرف المدّ، وقضية أنها جزء من أحرف المدّ فهذا لا يُغيّر من الأمر شيئاً، والقضية الجوهرية تكمن في فائدتها.

المطلب الثالث: عُمدة الكلام عند السيوطي

العمد عند السيوطي هي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ، وألحق بالفضلات في النصب: خبر كان، وكاد، واسم إن، ولا، وجزءًا ظن ، فإنها عُمد؛ لأنها في الأصل مبتدأ وخبر (السيوطي، 1998 :307/1).

وبدأ حديثه بالمبتدأ الذي قدّم له النحاة غير تعريف، ويعرّفه سيبويه: "هذا باب المسند والمسند اليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجدّ المتكلم عنه بدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه (سيبويه، د.ت :203/1). ويكون سيبويه قد عدّ المبتدأ والخبر في حالة بناء متكامل لا وجود لأحدهما دون الآخر.

أمّا السيوطي فيعرف المبتدأ بأنّه هو: المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد، ونحوه، مخبرًا عنه أو وصفًا سابقًا رافعًا لمنفصل ولو ضميرًا، وشرطه تقدم نفي ولو تقدّمه (غير) أو استفهام (السيوطي، 1998 :308/1).

أولًا: الفاعل أصل المرفوعات:

بدأ السيوطي في عرضه بقوله: اختلف في أصل المرفوعات" فقيل المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سيبويه. قوله إنّه مبدوءٌ به الكلام. وأنّه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم . وأنّه عامل معمولٌ، والفاعل معمول لا غير (السيوطي، 1998 :308/1). ويتّضح من النص السابق أن السيوطيّ يعزو سبب أصل المرفوعات إلى سببين: الأول: أنه يُبتدأ به الكلام (المبتدأ)، والثاني: قضية العامل والمعمول، ولكنّه يعود ليقول: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عليه، وعامل الفاعل لَفْظِيّ، وَهُوَ أقوى من عَامل الْمُبْتَدَأ المعنويّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا رُفِع للْفرق بَينه وَبَين الْمَفْعُول، وَلَيْسَ الْمُبْتَدَأ كَذَلِك (السيوطي، 1998 :308/1).

وبذلك قدّم الفاعل على المبتدأ، واعتمد على قوة العامل، والمعنى في الرأي الثاني، ثم جاء بثالث وقال: " كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمعمول على الآخر" (السيوطي، 1998 :308/1).

ثانيًا: المبتدأ والخبر:

قدّم السيوطي في (همع الهوامع) الحديث عن المبتدأ والخبر، وهذا الترتيب يوحي بأنه يرجّح الرأي الأول في أصل المرفوعات المبتدأ لا الفعل، ولكنّه أورد النص السابق الذي أكدّ فيه أن الفاعل،أي الجملة الفعليّة هي الأصل.

وفي سياق المبتدأ تحدّث السيوطيّ عن عامل المبتدأ، وأنكر أن يكون عامل المبتدأ معنويّ، ويقول: هذا الحدّ غير مرضيّ عندي؛ لأنّ عامل المبتدأ الخبر، وهو لفظيّ والمبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر، وقسم له فاعل، أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو منسوبًا (السيوطي، 1998 :309/1).

وهو يخالف العلماء الذين ذكروا أنّ عامل المبتدأ معنويّ، "والابتداء عامل معنويّ" (الجرجاني، 1982 :152). وهذا مذهب البصريين ، المبتدأ يرفع بالابتداء (ابن يعيش، د. ت: 164/1). وذهب الكوفيون:" إلى أنّهما ترافعا.فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأنّ كلا منهما طالب للآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة (السيوطي، 1998 :311/1). وهذا يظهر أنّ المرفوعات عُمدة في الكلام، فعُبِر بالرّفع عن المعنى الأقوى؛ لأنّ الرّفع أثقل، لهذا: "رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضّمة" (ابن جني، د.ت:174/1). وقال، في موقع آخر: "الضّمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى" (ابن جني، د.ت:174/1).

ومهما يكن من أمر فعلامة الرفع الإعرابيّة لكل من المبتدأ والفاعل جعلتهما عمد الكلام (الاسترآبادي،1975: 70/2). وهذا الاتّفاق بين علماء النحو يجسد أهمية العُمد، وأنها أساس التراكيب في العربية، ويبقى الاختلاف على أصل الجملة في العربية (الجملة الفعلية أو الاسمية).

ويبدو لي أنّ الجملة الفعلية هي أصل والاسميّة فرع، يضاف إلى ذلك أنّ عامل الجملة الفعلية لفظيّ، وهو أقوى العوامل كما ذكر السيوطيّ، " وردّ بأن أقوى العوامل هو الفعل" (السيوطي، 1998 :311/1). يضاف إلى ذلك أنّ تقدم الفاعل على الفعل ينقله من الجملة الفعلية إلى الاسميّة، وهذا النقل يضعف العامل ليصبح معنويًا، ولا ينتمي لأصله الذي كان عليه (الجملة الفعلية)، وأعتقد أنّ التحويل إلى الجملة الاسميّة حمل معه الضعف، وفي الضعف ضياع لقوة العامل وهذا ما يحدث عند تقديم الاسم (الفاعل) على الفعل في الجملة الفعليّة. ويتضح من خلال النصوص السابقة أنّ الجملة الفعليّة عند السيوطي هي الأصل.

ويبدو أنّ ترتيب المسند ثم المسند إليه في الجملة الفعلية يعطي انسجامًا في المسعى والدلالة على عكس ذلك في المبتدأ (المسند إليه) والخبر (المسند)، فكأنّ الأمور انعكست عن الجملة الفعليّة، ولا يغيب عن البال أنّ الجملة الاسميّة يحدث فيها التقديم والتأخير والحذف للمبتدأ والخبر وقد يحذفان معًا، وحذف الفاعل أو الفعل لا يكون في الجملة الفعليّة من هنا يرى الباحث أنّ الجملة الفعلية هي الأصل والجملة الفعليّة فرع عليها.

وتقديم الكلمات على بعضها للعناية بها، والتلذذ بلطفها، وجمالها، فالكلمات تقتضي في نظمها آثار المعاني حسب ترتيبها في النفس، أي أنّ المتكلم يشكلها كما يرى (الجرجاني، 1992 :49).

المطلب الرابع: العمد والفضلات في كتاب همع الهوامع (توظيف الحركات في تقسيم الكلام)

حدد السيوطيّ أنواع الإعراب فقال رفع للعُمَد ، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما، وكذلك جزم خلافًا للكوفية، وخصّ الاسم بالجرّ، وقيل: ليس إعرابًا له، بل ضعف للنصب، والفعل بالجزم (السيوطي، 1998 :75/1). وتعدّ المفاعيل والمستثنى والحال والتمييز فضلات في اللفظ؛ لأنّها زائدة عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام. ويشترك المضاف إليه بين الفضلة والعمدة ، فالمضاف إليه تارة يكمل العمدة، نحو: (جاء رسول الأمير)، وتارة يكمل الفضلة، نحو: (رأيت رسول الأمير) (عطيّة، د. ت:102).

والعمد عند السيوطي عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلّا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وتجعل إعرابه الرفع (السيوطي، 1998 :307/1).

أمّا الفضلة فما كان غير المسند والمسند إليه وغير الأداة، ويمكن الاستغناء عنه لأنه ليس أساسيًا، ولكن ذلك لا يعني أنه لا يؤدي معنى، فهو يتمم المعنى، ويزيد الفكرة وضوحًا، وتعد المنصوبات والتوابع فضلات (ابن عقيل، 1964: 543/1).

ومن خلال النص السابق يتضح تقسيم الحركات فالرفع للعُمَد، وبدأ بالرفع إذ هو أشرف الحركات؛ لأنّه إعراب العُمد، ولا يخلو منه كلام (الدّماميني، 1983 :132/1). والعُمد لا ينعقد الكلام بدونها كالفاعل، نحو: (قام زيد) وهي الفعل والفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، ولها من الإعراب الرفع (عطيّة،د. ت :102). والنّصب هو إعراب الفضلات، ويمكن أنْ يقوم ترتيب الحركات حسب رأي السيوطي تبعًا لمرامي الدلالات وأهميتها في التركيب، فالرفع أولا يليه النصب، ومن ثمَّ الجر في الأسماء أو الجزم في الأفعال.

ويبدو لي أنّ هذا التقسيم يكشف عن تفكير نحويّ سليم في بناء الجملة وأهمية الحركة فقوة الكلمة ينبع من رتبتها، والمكانة الأولى للعُمد أي الجمل الفعلية: الفعل والفاعل، والجمل الاسمية: المبتدأ والخبر، أو ما في مستواهما (الفعلية والاسمية)، وبذا أوقع السيوطيّ فكره على المعاني التي ترتبط بالعُمد، وتتركز الدلالات من اليمين إلى الشمال بالنسبة لرُتَب الكلمات في الجملة الفعليّة والاسميّة؛ لأنّ الجملة العربيّة تبدأ بالعُمد (من اليمين إلى اليسار)على الأصل، وهنا تكمن قوّتها، وكلّما ابتعدنا عن هذه المواقع تتناقص القيمة الدلاليّة أي إذا اتجهنا إلى اليسار، فالنصب ثانٍ، والجرّ والجزم ثالث، والثاني والثالث لا يأتي إلاّ بعد أن تأخذ العمد رتبتها، وكأنّ السيوطي يقول: أصل المعاني في العمد، ولا تركيب دون عُمد، والفضلات تتبع لتزيين الكلام وتجميله.

ويضيف السيوطي أنّ الرفع والنصب يكونان إعرابًا للاسم والفعل، لقوة عواملهما بالعمد، وعدم تعلقها بعامل آخر، أمّا الجرّ فعامله غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به، وإذا حذف الجارّ ينصب معموله.

ويضاف إلى ذلك أنّ العمد تشبه مركز نواة العناصر، فهي الأقوى من حيث الدلالة وشرف المعاني التي ترتبط بحركة الرفع، والفضلات تمثل المدارات التي تدور حول النواة، وكلّما ابتعدنا عن النواة قلت أهميّة المفردة، وهكذا حركات: النصب والجرّ.

الخاتمة:

إنّ المتعمق في التفكير عند علماء العربيّة يجد انتظامًا سليمًا في ربط الحركات في الكلمات داخل التركيب اللغوي، ويذهل المرء من انسجام الحركات مع المعاني؛ وأشرف المعاني معقود مع نبل الحركات، والحركات الفتح والضمّ والكسر والجزم تنقل لك المعاني، وتوضّح الترتيب لتركيب الجملة العربية الاسميّة والفعليّة، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- تحمل الحركات الإعرابية شرف المعاني فالضمة تلحق العمد وما هو في مستواها.
- العمد أساس الجملة العربية، وما زاد فضلات، وبالحركات نميّز العمد من الفضلات.
- تلعب الحركات دورًا بارزًا في تحديد الجانب الوظيفي للكلمات فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب وهكذا.
- يميل السيوطيّ في كتابه (همع الهوامع) إلى أن أصل الجملة العربية هو الجملة الفعليّة والإسميّة فرع عليها.
- المرفوعات للعمد والمنصوبات للفضلات.
- يؤمن السيوطيّ بقوة العامل اللفظي الذي يؤثر على الكلمات.
- لا تحذف العمد عند السيوطي إلاّ بدليل.
- يمكن أن تتقدم الفضلات على العُمد، ولكنّ الحركات ترفع اللّبس وتوضّح المعاني، وتظهر أصل الترتيب العمد، ثم الفضلات بصرف النظر عن الترتيب.

ويمكن القول إنّ الحركات ضابطة لمواقع الكلم، فلا يتقدم منصوب ومجرور ومجزوم على مرفوع إلّا باستثناء أو دليل، من هنا كانت أهمية الحركة في ترتيب المفردات في الجمل، وهي حافظة للمعاني، وتظهر الدور الوظيفي للمفردات في نسيج الجملة العربية.

المراجع:

القرآن الكريم.

ابن الأثير الجزريّ . (1998). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. ط1، دار الكتب العلمية.

أبو الإصبع المصري. (1993). *تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن الكريم*. تحقيق: حنفي محمد شرف.

الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد. (د. ت). *المفردات في غريب القرآن*. المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط 1، دار القلم، الدار الشاميّة.

الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. (د. ت). *أسرار العربيّة*. تحقسق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي.

الأنباري، أبو البركات.(2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*. المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان . (د. ت). *التذييل والتكميل في كتاب التسهيل*. حققه حسن هنداوي، (د.ط) دار القلم، دمشق .

أنيس، إبراهيم . (1975). *من أسرار العربية*. ط5، مكتبة الأنجاو المصرية.

بشر، كمال . (د. ت). *دراسات في علم اللغة*. ط1، دار غريب، دار الجليل.

الجرجاني . (2001). *أسرار البلاغة*. ط1، دار الكتب العلميّة.

الجرجاني . (1983). *كتاب التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء*. ط1، دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر. (1992). *دلائل الاعجاز في علم المعاني*. تحقيق محمد عبدالخالق عظمه، ط3، مطلعة المدني، القاهرة.

الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1982). *العوامل النحوية في اصول علم العربية*. تحقيق البدراوي زهران، ط1، دار المعارف.

الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني . (1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. نحقيق: كاظم بحر المرجان، (د.ط).

محمود، المثنى. (2008). *نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية*. ط1، دار وائل.

ابن جني. (د. ت). *الخصائص*. تحقيق محمد علي النجار. ط1، دار الهدى، (د.ت).

الحداد، أسامة إبراهيم.(2018). دور الحركات الإعرابيّة في الكشف عن المعاني والدلالات. *مجلة الدراسات العربيّة*: 37(12):6493-6522.

الدّماميني، محمد بدر الدين. (1983). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد عبد الرحمن ابن محمد المفدّى، ط1.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. (د. ت). *تأويل مشكل القرآن*. تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

الرضي الاسترآبادي . (1975). *شرح الرضي على الكافية*. تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريوس.

الزجاجي. (1979). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله. (1993). *المفصل في صناعة الإعراب*. تح: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل صالح. (2000). *معاني النحو*. ط1، دار الفكر للطباعة والنشر ،172/3.
السيوطي. (1359ه). *الأشباه والنظائر في النحو*. ط2، دائرة المعارف العثمانيّة: حيدر آباد الدكن.
السيوطي. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية.
سيبويه. (د. ت). *الكتاب*. تحقيق عبد السلام هارون، (د.ت)، دار الجليل.
ضيف، شوقي. (1965). *البلاغة تطور وتاريخ*. ط6، دار المعارف.
ابن فارس.(1997). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. علق عليها احمد حسن، ط(1)، دار الكتب العلمية.
الفراهيدي. (1995). *الجمل في النحو*. تحقيق فخر الدين قباوة، ط5.
القرطبيّ، ابن مضاء. (1947). *الرد على النحاة*. تحقيق شوقي ضيف ط1، دار الفكر العربي.
ابن كثير . (1988). *البداية والنهاية*. حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شيري،ط 1، دار إحياء التراث العربي.
كمال الدين عبدالغني المرسي واحمد محمود المصري. (2007). *دراسات في الإعجاز القرآني*. ط1، دار الوفاء.
عبادة، محمد إبراهيم . (2011). *معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية*. ط1، مكتبة الآداب.
ابن عقيل . (د.ت). *شرح ابن عقيل*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
ابن عقيل . (1964). *شرح ابن عقيل*. ط 14.
ابن عقيل . (1985). *شرح ابن عقيل*. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الفكر.
العكبري ابو البقاء . (1995). *اللباب في علل البناء والاعراب*. تحقيق غازي طليمات، ط1، دار الفكر.
عطيّة، جورجي زيدان . (د. ت). *سلّم اللسان في الصرف والنحو والبيان*. ط2، دار الريحاني.
عمايرة . (2004). *المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)*، ط1، دار وائل.
عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ط1، بمساعدة فريق عمل عالم الكتب.
اللبدي، سمير نجيب. (1985). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية*. ط1، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.
المبارك، محمد. (1964). *فقه اللغة العربية. دراسة تعليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الاصيل في التجديد والتوليد*، ط2، دار الفكر.
مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط*. ط4، مكتبة الشروق الدولية.
ابن منظور. (1997). *لسان العرب*. ط2، يروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.
نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الأحمد. (2000). *دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*. ط1، دار الكتب العلمية.
ابن هشام الأنصاري،أبو محمد عبد الله جمال الدين. (1957). *قطر الندى وبلّ الصدى*. ط9، المكتبة التجاريّة الكبرى: مصر
يعقوب، إميل . (1982). فقه اللغة العربية وخصائصها. ط1، دار الملايين.
ابن يعيش . (د.ت). *شرح المفصل*. تحقيق احمد السيد سيد احمد، المكتبة التوفيقية.